

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 12 "المخزون"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعيير المحاسبة للقطاع العام

صدر معيير المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيير المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيير المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)
- معيير المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)
- معيير المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 12

الفقرة المُعدّلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
10	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
12	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
أ14	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
20	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
47	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
أ50	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
ب50	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
ج50	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
د50	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
هـ50	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
و50	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
و51	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
ز51	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
ح51	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
النطاق	8-2
تعريفات	14-9
صافي القيمة القابلة للتحقق	10
المخزون	14-11
قياس المخزون	43-15
تكاليف المخزون	31-18
تكاليف الشراء	19
تكاليف التحويل	23-20
التكاليف الأخرى	27-24
تكلفة المخزون لدى مقدمي خدمات	28
تكلفة المنتج الزراعي المحصود من الأصول البيولوجية	29
أساليب قياس التكلفة	31-30
طرق احتساب التكلفة	37-32
صافي القيمة القابلة للتحقق	42-38
توزيع السلع بدون مقابل أو لقاء مقابل رمزي	43
الإثبات كمصرف	46-44
الإفصاح	50-47
تاريخ السريان	52-51
سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 12 (2001)	53
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون* في الفقرات 1- 53. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 12 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 12 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 12 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 12 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للمخزون. إن المسألة الرئيسية في المحاسبة عن المخزون هي مبلغ التكلفة الذي يجب أن يثبت على أنه أصل ويرحل إلى أن تُثبت الإيرادات ذات الصلة. ويوفر هذا المعيار إرشادات لتحديد التكلفة والإثبات اللاحق لها كمصروف، بما في ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. كما يوفر أيضاً إرشادات عن طرق احتساب التكلفة المستخدمة لتحميل التكاليف للمخزون.

النطاق

2. يجب على الجهة التي تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن جميع بنود المخزون، باستثناء:
- الأعمال تحت التنفيذ الناشئة بموجب عقود الإنشاء، بما في ذلك عقود الخدمات ذات العلاقة المباشرة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، *عقود الإنشاء*)؛ و
 - الأدوات المالية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض* ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*)؛ و
 - الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي والمنتج الزراعي عند نقطة الحصاد (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27، *الزراعة*)؛ و
 - الأعمال تحت التنفيذ للخدمات التي سَتُقدَّم بدون عوض أو بعوض رمزي مباشرة من متلقي هذه الخدمات.
3. لا ينطبق هذا المعيار على قياس المخزون المحتفظ به من قبل:
- منتجات المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات، والمنتج الزراعي بعد الحصاد، والمعادن والمنتجات المعدنية، إلى الحد الذي عنده يُقاس بـ صافي القيمة القابلة للتحقق وفقاً للممارسات الراسخة في تلك الصناعات. فعندما يُقاس مثل هذا المخزون بـ صافي القيمة القابلة للتحقق، تُثبت التغيرات في تلك القيمة في الفائض أو العجز في فترة التغيير؛ و
 - السماسة تجار السلع الذين يقيسون مخزونهم بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. فعندما يُقاس مثل هذا المخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، تُثبت التغيرات في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع في الفائض أو العجز في فترة التغيير.
4. [حذفت].
5. [حذفت].
6. إن المخزون المشار إليه في الفقرة 2 (د) غير مشمول بمعيار المحاسبة الدولي رقم 2، *المخزون*، وقد استثنى من نطاق هذا المعيار لأنه ينطوي على مسائل تتعلق بحالات خاصة في القطاع العام تتطلب مزيداً من الدراسة.
7. يُقاس المخزون المشار إليه في الفقرة 3 (أ) بـ صافي القيمة القابلة للتحقق في مراحل معينة من الإنتاج. وهذا يحدث، على سبيل المثال، (أ) عندما تكون المحاصيل الزراعية قد حُصدت أو المعادن قد استُخرجت ويكون البيع مؤكداً بموجب عقد أجل أو ضمان حكومي، أو (ب) عند وجود سوق نشطة وتكون مخاطر فشل البيع ضئيلة. ويُستثنى هذا المخزون - فقط - من متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار.
8. السماسة التجار هم أولئك الذين يشترون أو يبيعون السلع لحساب الغير أو لحسابهم الخاص.

ويُقْتنى المخزون المشار إليه في الفقرة 3(ب) - بشكل رئيس - بغرض البيع في المستقبل القريب وتوليد فائض من التقلبات في السعر أو في هامش ربح السماسرة التجار. وعندما يُقاس هذا المخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، فإنه يُستثنى - فقط - من متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار.

تعريفات

9. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:
تكلفة الإحلال الحالية هي التكلفة التي كانت الجهة لتتكبدها لاقتناء الأصل في تاريخ القوائم المالية.

المخزون هو أصول:

- أ. في شكل مواد أو مؤن سُنْستَهلك في عملية الإنتاج؛ أو
- ب. في شكل مواد أو مؤن سُنْستَهلك أو توزع في تقديم الخدمات؛ أو
- ج. محتفظ بها من أجل البيع أو التوزيع ضمن السياق العادي للعمليات؛ أو
- د. قيد الإنتاج من أجل البيع أو التوزيع.

صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر ضمن السياق العادي للعمليات، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للإتمام والتكاليف الضرورية المقدرة للقيام بالبيع أو المبادلة أو التوزيع.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة **المصطلحات المعرفة** الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

صافي القيمة القابلة للتحقق

10. يُشير صافي القيمة القابلة للتحقق إلى صافي المبلغ الذي تتوقع الجهة أن تُحققه من بيع المخزون ضمن السياق العادي للعمليات. أما القيمة العادلة فتعكس السعر الذي يمكن أن تُجرى به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع نفس المخزون في السوق الرئيسية (أو الأكثر نفعاً) لذلك المخزون بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. والقيمة الأولى هي قيمة خاصة بالجهة، أما القيمة الثانية فهي ليست كذلك. وقد لا تكون صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون مساوية للقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد.

المخزون

11. يشمل المخزون السلع المشتراة والمحتفظ بها لإعادة بيعها، بما في ذلك، على سبيل المثال، البضاعة المشتراة من قبل الجهة والتي تحتفظ بها لإعادة بيعها، أو الأراضي والعقارات الأخرى المحتفظ بها للبيع. ويشمل المخزون - أيضاً - السلع تامة الصنع التي قامت الجهة بتصنيعها، أو الإنتاج تحت التشغيل الذي تقوم الجهة بتصنيعه. ويتضمن المخزون - أيضاً - (أ) المواد والمؤن التي ينتظر استخدامها في عملية الإنتاج، و(ب) السلع المشتراة أو المنتجة من قبل الجهة بغرض توزيعها على أطراف أخرى بدون مقابل أو بمقابل رمزي، على سبيل المثال، الكتب التثقيفية التي تنتجها وزارة صحة للتبرع بها لصالح المدارس. ويتعلق المخزون، في العديد من جهات القطاع العام، بتقديم الخدمات، أكثر من كونه مخزوناً من السلع المشتراة والمحتفظ بها لإعادة البيع، أو السلع المصنّعة من أجل البيع. وفي حالة الجهة التي تكون مقدم خدمات، يتضمن المخزون تكاليف الخدمة، كما هي مبينة في الفقرة 28، التي لم تثبت الجهة الإيراد

المتعلق بها بعد (توجد الإرشادات المتعلقة بإثبات الإيراد في معيار المحاسبة للقطاع العام 9، *الإيراد من المعاملات التبادلية*).

12. قد يتضمن المخزون في القطاع العام ما يلي:
- أ. مخزوناً عسكرياً؛ و
 - ب. مخزون مهمات؛ و
 - ج. مواد صيانة؛ و
 - د. قطع غيار للآلات والمعدات بخلاف تلك التي يتناولها معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*؛ و
 - هـ. المخزونات الاستراتيجية (على سبيل المثال، احتياطات الطاقة)؛ و
 - و. مخزون العملة غير المصدرة؛ و
 - ز. مؤن الخدمات البريدية المحتفظ بها للبيع (على سبيل المثال، الطوابع البريدية)؛ و
 - ح. الأعمال تحت التنفيذ، بما في ذلك:
 - (1) مواد الدورات التعليمية/التدريبية؛ و
 - (2) خدمات العملاء (على سبيل المثال، خدمات المراجعة) عندما تباع تلك الخدمات بأسعار لمقدم الخدمات الحرة في تحديدها؛ و
 - ط. الأراضي/العقارات المحتفظ بها للبيع.
13. عندما تسيطر الحكومة على حقوق إنشاء وإصدار أصول مختلفة، بما في ذلك الطوابع البريدية والعملة، تُثبت هذه البنود على أنها مخزون لأغراض هذا المعيار. ولا يتم التقرير عنها بالقيمة الاسمية بل تُقاس وفقاً للفقرة 15، أي بتكلفة طباعتها أو سكها.
14. عندما تحتفظ حكومة بمخزونات استراتيجية لاحتياطات مختلفة مثل احتياطات الطاقة (على سبيل المثال، النفط) لتستخدم في الحالات الطارئة أو في حالات أخرى (على سبيل المثال الكوارث الطبيعية أو حالات الدفاع المدني الطارئة الأخرى)، يُثبت هذا المخزون على أنه مخزون لأغراض هذا المعيار ويُعالج تبعاً لذلك.
- 14أ. يتكون المخزون العسكري من أصناف تستخدم لمرة واحدة، مثل الذخائر والقذائف والصواريخ والقنابل التي تطلقها الأسلحة أو منظومات الأسلحة. مع ذلك، قد تتم المحاسبة عن بعض أنواع القذائف وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 إذا استوفت ضوابط تصنيفها في ذلك المعيار.

قياس المخزون

15. يجب أن يُقاس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، باستثناء الحالات التي تنطبق عليها الفقرة 16 أو الفقرة 17.
16. عندما يُقتنى المخزون من خلال معاملة غير تبادلية، يجب أن تُقاس تكلفته بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقْتناء.
17. يجب أن يقاس المخزون بالتكلفة أو تكلفة الإطلال الحالية، أيهما أقل، عندما يُحتفظ بالمخزون من أجل:
- أ. التوزيع بدون مقابل أو بمقابل رمزي؛ أو
 - ب. الاستهلاك في عملية إنتاج سلع ستوزع دون مقابل أو بمقابل رمزي.

تكلفة المخزون

18. يجب أن تشمل تكلفة المخزون جميع تكاليف الشراء، وتكاليف التحويل، والتكاليف الأخرى المتكبدة لجلب المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة.

تكاليف الشراء

19. تشمل تكاليف شراء المخزون (أ) سعر الشراء، و(ب) رسوم الاستيراد والضرائب الأخرى (بخلاف تلك التي يمكن للجهة استردادها - لاحقاً - من السلطات الضريبية)، و(ج) تكاليف النقل، والمناولة، والتكاليف الأخرى التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء السلع تامة الصنع والمواد والمؤن. وتطرح الخصومات التجارية والتخفيضات والبنود المماثلة الأخرى عند تحديد تكاليف الشراء.

تكاليف التحويل

20. يتم تكبد تكاليف تحويل مخزون الإنتاج تحت التشغيل إلى مخزون من السلع تامة الصنع - بشكل رئيس - في الجهات ذات الأنشطة الصناعية. وتتضمن تكاليف تحويل المخزون التكاليف المتعلقة - بشكل مباشر - بوحدات الإنتاج، مثل تكاليف العمالة المباشرة. كما تتضمن - أيضاً - تخصيصاً منتظماً لتكاليف الإنتاج الإضافية الثابتة والمتغيرة التي يتم تكبدها لتحويل المواد إلى سلع تامة الصنع. تكاليف الإنتاج الإضافية الثابتة هي تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تظل ثابتة - نسبياً - بغض النظر عن (أ) حجم الإنتاج، مثل استهلاك وصيانة مباني المصنع، والمعدات وأصول حق الاستخدام المستخدمة في عملية الإنتاج، و(ب) تكلفة مديري ومصرفي المصنع وتسيير شؤونه الإدارية. تكاليف الإنتاج الإضافية المتغيرة هي تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تتغير - بشكل مباشر أو شبه مباشر - مع التغير في حجم الإنتاج، مثل المواد غير المباشرة أو العمالة غير المباشرة.

21. يستند تخصيص تكاليف الإنتاج الإضافية الثابتة لتكاليف التحويل إلى الطاقة العادية لمرافق الإنتاج. الطاقة العادية هي الإنتاج المتوقع أن يتحقق - في المتوسط - على مدى عدد من الفترات أو المواسم في ظل الظروف العادية، أخذاً في الحسبان الفقد في الطاقة الناتج عن الصيانة المجدولة. وقد يُستخدم المستوى الفعلي للإنتاج إذا كان يقارب الطاقة العادية. ولا يُزاد مبلغ التكاليف الإضافية الثابتة المخصص لكل وحدة إنتاج نتيجة للإنتاج المنخفض أو الطاقة العاطلة. وتُثبت التكاليف الإضافية غير المخصصة على أنها مصروف في الفترة التي يتم فيها تكبدها. وفي فترات الإنتاج المرتفع - بشكل غير عادي - يُخصّص مبلغ التكاليف الإضافية الثابتة المخصص لكل وحدة إنتاج بحيث لا يُقاس المخزون بأعلى من التكلفة. وتخصّص تكاليف الإنتاج الإضافية المتغيرة لكل وحدة إنتاج على أساس الاستخدام الفعلي لمرافق الإنتاج.

22. على سبيل المثال، تخصيص التكاليف، الثابتة والمتغيرة، المتكبدة لتطوير أرض غير مطوّرة محتفظ بها للبيع بحيث تكون قطع أراضٍ سكنية أو تجارية للتملك، قد يتضمن التكاليف المتعلقة بتخطيط الأرض وتنسيق مواقع الحدائق، والصرف الصحي، وتمديد الأنابيب من أجل توصيل الخدمات المرفقية، إلخ.

23. قد ينتج عن عملية الإنتاج أكثر من منتج واحد يتم إنتاجه - بشكل متزامن. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما تُنتج منتجات مشتركة أو عندما يوجد منتج رئيس وآخر ثانوي. وعندما لا تكون تكاليف التحويل لكل منتج قابلة للتحديد - بشكل منفصل - فإنها تُخصّص للمنتجات

على أساس منطقي ومتسق. فقد يستند التخصيص، على سبيل المثال، إلى القيمة النسبية للمبيعات لكل منتج إما في تلك المرحلة من عملية الإنتاج التي تصبح عندها المنتجات قابلة للتحديد - بشكل منفصل، أو عند إتمام الإنتاج. تُعد معظم المنتجات الثانوية - بطبيعتها - غير ذات أهمية نسبية. وعندما يكون هذا هو الحال، تُقاس - غالباً - بصافي القيمة القابلة للتحقق وتطرح هذه القيمة من تكلفة المنتج الرئيس. ونتيجة لذلك، لا تختلف القيمة الدفترية للمنتج الرئيس - بشكل ذي أهمية نسبية - عن تكلفته.

التكاليف الأخرى

24. تُضمّن تكاليف أخرى في تكلفة المخزون - فقط - بقدر ما يتم تكبده منها لجلب المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المناسب أن تُضمّن في تكلفة المخزون تكاليف إضافية غير إنتاجية أو تكاليف تصميم منتجات لعملاء محددين.
25. من أمثلة التكاليف التي تستثنى من تكلفة المخزون وتُثبت على أنها مصروفات في الفترة التي يتم فيها تكبدها:
- المبالغ غير العادية للفاقد من المواد، أو العمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى؛ و
 - تكاليف التخزين، ما لم تكن هذه التكاليف ضرورية في عملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاج أخرى؛ و
 - التكاليف الإضافية الإدارية التي لا تساهم في جلب المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة؛ و
 - تكاليف البيع.
26. يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 5، *تكاليف الاقتراض* حالات محدودة تُضمّن فيها تكاليف الاقتراض في تكلفة المخزون.
27. قد تشتري جهة مخزوناً بشروط تسوية مؤجلة. وعندما يتتوي الترتيب - فعلياً - على عنصر تمويل، على سبيل المثال الفرق بين سعر الشراء بموجب أجال الائتمان العادية والمبلغ المدفوع؛ يُثبت ذلك العنصر على أنه مصروف فائدة على مدى فترة التمويل.

تكلفة المخزون لدى مقدم خدمات

28. بالقدر الذي يكون لدى مقدمي الخدمات مخزون (باستثناء ذلك المخزون المُشار إليه في الفقرة (د))، يقيس مقدمو الخدمات هذا المخزون بتكاليف إنتاجه. وتتكون هذه التكاليف - بشكل رئيس - من تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى للموظفين المنخرطين - بشكل مباشر - في تقديم الخدمات، بما في ذلك الموظفون المشرفون والتكاليف الإضافية التي تعود إلى تقديم الخدمات. ولا تُضمّن تكاليف العمالة غير المنخرطين في تقديم الخدمات في تكلفة المخزون. ولا تُضمّن تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى المتعلقة بموظفي المبيعات وموظفي الشؤون الإدارية العامة في تكلفة المخزون، بل تُثبت على أنها مصروف في الفترة التي يتم فيها تكبدها. ولا تتضمن تكلفة مخزون مقدمي الخدمات هوامش الفائض أو التكاليف الإضافية التي لا تعود إلى تقديم الخدمات والتي تُضمّن - غالباً - في احتساب الأسعار التي تستوفى من قبل مقدمي الخدمات.

تكلفة المنتج الزراعي المحصود من الأصول البيولوجية

29. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 27، يُقاس المخزون الذي يتكون من منتج زراعي قد حصده الجهة من أصولها البيولوجية، عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف

البيع عند نقطة الحصاد. وتكون هذه هي تكلفة المخزون في ذلك التاريخ لأغراض تطبيق هذا المعيار.

أساليب قياس التكلفة

30. للتيسير، يجوز أن تُستخدم أساليب لقياس تكلفة المخزون، مثل طريقة التكلفة المعيارية أو طريقة التجزئة، إذا كانت النتائج تقارب التكلفة. وتأخذ التكاليف المعيارية في الحسبان المستويات العادية من المواد والمؤن، والعمالة، والكفاءة، واستغلال الطاقة. وتُراجع بشكل منتظم، وعند الضرورة، تُعدّل في ضوء الظروف الحالية.
31. قد يُحول المخزون إلى الجهة من خلال معاملة غير تبادلية. فعلى سبيل المثال، قد تبرع وكالة مساعدات¹ دولية بمؤن طبية لمستشفى عمومي عقب حدوث كارثة طبيعية. وتكون تكلفة المخزون في مثل هذه الحالات هي قيمته العادلة كما في تاريخ اقتنائه.

طرق احتساب التكلفة

32. يجب أن تُحدد تكلفة مخزون البنود التي ليست - عادة - قابلة لإحلال بعضها البعض، والسلع أو الخدمات المنتجة والمخصصة لمشروعات محددة، باستخدام التمييز المحدد لتكاليفها الفردية.
33. يعني التمييز المحدد للتكاليف أن تنسب تكاليف محددة لبنود محددة من المخزون. وتُعد هذه المعالجة المناسبة للبنود التي تُخصص لمشروع محدد، بغض النظر عما إذا كانت قد اشترت أو أنتجت. وبالرغم من ذلك، يُعدّ التمييز المحدد للتكاليف غير مناسب عندما توجد أعداد كبيرة من بنود المخزون التي تكون - عادة - قابلة لإحلال بعضها البعض. في مثل هذه الحالات، يُمكن أن تُستخدم طريقة اختيار تلك البنود التي تبقى في المخزون للحصول على آثار محددة مسبقاً على فائض أو عجز الفترة.
34. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].
35. يجب أن تُحدّد تكلفة بنود المخزون، بخلاف تلك البنود التي تناولتها الفقرة 32، باستخدام طريقة "الوارد أولاً صادر أولاً" أو طريقة متوسط التكلفة المرجح. ويجب على الجهة أن تستخدم نفس طريقة احتساب التكلفة لجميع بنود المخزون المتماثلة من حيث طبيعتها واستخدامها بالنسبة للجهة. وبالنسبة لبنود المخزون المختلفة من حيث طبيعتها أو استخدامها فإن استخدام طرق احتساب تكلفة مختلفة لها قد يكون مبرراً.
36. على سبيل المثال، قد يكون للمخزون المستخدم في أحد قطاعات الجهة استخدام مختلف عن استخدام نفس نوع المخزون في قطاع آخر من قطاعات الجهة. وبالرغم من ذلك، فإن اختلاف الموقع الجغرافي للمخزون - وحده - غير كاف لتبرير استخدام طرق احتساب تكلفة مختلفة.
37. تفترض طريقة "الوارد أولاً صادر أولاً" أن بنود المخزون التي اشترت أو أنتجت أولاً تباع أولاً، ومن ثم تكون البنود المتبقية في المخزون في نهاية الفترة هي تلك التي اشترت أو أنتجت حديثاً. وبموجب طريقة متوسط التكلفة المرجح، تحدد تكلفة كل بند من خلال متوسط المرجح لتكلفة البنود المتماثلة في بداية الفترة وتكلفة البنود المتماثلة المشتراة أو المنتجة خلال

¹ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، والإيراد من وكالات المساعدات / المساعدات الأجنبية لا ينطبق على الجهات الحكومية في المملكة.

الفترة. وقد يُحسب المتوسط على أساس دوري، أو عندما تُستلم كل شحنة إضافية، تبعاً لظروف الجهة.

صافي القيمة القابلة للتحقق

38. قد لا تكون تكلفة المخزون قابلة للاسترداد إذا ما تلف ذلك المخزون، أو إذا أصبح متقادماً - بشكل كلي أو جزئي - أو إذا انخفض سعر بيعه. وقد لا تكون تكلفة المخزون قابلة للاسترداد - أيضاً - إذا زادت التكاليف المقدرة للإتمام أو التكاليف المقدرة التي سيتم تكبدها للقيام بالبيع أو المبادلة أو التوزيع. وتتفق ممارسة تخفيض قيمة المخزون إلى ما دون التكلفة لتساوي صافي القيمة القابلة للتحقق، مع وجهة النظر القائلة بأن الأصول لا ينبغي أن تسجل قيمتها الدفترية بما يزيد على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة المتوقع أن تتحقق من بيعها أو مبادلتها أو توزيعها أو استخدامها.

39. تُخفّض قيمة المخزون - عادةً - إلى صافي القيمة القابلة للتحقق على أساس كل بند على حدة. وبالرغم من ذلك، في بعض الحالات قد يكون من المناسب أن تُجمع بنود المخزون المتماثلة أو ذات العلاقة. وقد يكون هذا هو الحال بالنسبة لبنود المخزون التي لها أغراض أو استخدامات نهائية متماثلة ولا يمكن عملياً تقويمها - بشكل منفصل - عن البنود الأخرى في ذات خط المنتجات. ومن غير المناسب أن تُخفّض قيمة المخزون على أساس تصنيف المخزون، على سبيل المثال، السلع تامة الصنع، أو جميع بنود المخزون في عملية معينة أو في قطاع جغرافي معين. يقوم مقدمو الخدمات - بشكل عام - بتجميع التكاليف تراكمياً لكل خدمة يُستوفى سعر بيع منفصل لها. ولذا، تُعامل كل خدمة من هذا القبيل على أنها بند منفصل.

40. تأخذ تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في الحسبان - أيضاً - الغرض الذي من أجله يحتفظ بالمخزون. فعلى سبيل المثال، يستند صافي القيمة القابلة للتحقق لكمية المخزون المحتفظ بها للوفاء بعقود مبيعات مؤكدة أو عقود خدمات مؤكدة، إلى سعر العقد. وإذا كانت عقود المبيعات لكميات أقل من كميات المخزون المحتفظ بها، يستند صافي القيمة القابلة للتحقق للكمية الزائدة إلى أسعار البيع العامة. توجد الإرشادات المتعلقة بمعالجة المخصصات أو الالتزامات المحتملة مثل تلك التي تنشأ عن عقود المبيعات المؤكدة لكميات تزيد على الكميات المحتفظ بها في المخزون، والإرشادات المتعلقة بعقود المشتريات المؤكدة، في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة*.

41. لا تُخفّض قيمة المواد والمؤن الأخرى المحتفظ بها للاستخدام في إنتاج المخزون إلى ما دون التكلفة إذا كان من المتوقع أن المنتجات تامة الصنع، التي ستدخل هذه المواد في تكوينها ستباع أو تُبادل أو توزع بالتكلفة، أو بما يزيد عنها. وبالرغم من ذلك، عندما يشير انخفاض سعر المواد إلى أن تكلفة المنتجات تامة الصنع تزيد على صافي القيمة القابلة للتحقق، تُخفّض قيمة المواد إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. وفي مثل هذه الحالات، قد تكون تكلفة إطلال المواد هي أفضل قياس متاح لصافي قيمتها القابلة للتحقق.

42. يُجرى تقدير جديد لصافي القيمة القابلة للتحقق في كل فترة لاحقة. وعندما تزول الظروف التي تسببت - سابقاً - في تخفيض قيمة المخزون إلى ما دون التكلفة، أو عندما يوجد دليل واضح على زيادة في صافي القيمة القابلة للتحقق بسبب تغير في الظروف الاقتصادية، فإن مبلغ التخفيض يُعكس قيده (يقتصر عكس القيد على مبلغ التخفيض الأصلي) بحيث تصبح القيمة الدفترية الجديدة مساوية للتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق المعدلة، أيهما أقل.

ويحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يكون أحد بنود المخزون المُسجّل بصافي القيمة القابلة للتحقق بسبب انخفاض سعر بيعه، لا يزال موجوداً في فترة لادقة وقد ارتفع سعر بيعه.

توزيع السلع بدون مقابل أو بمقابل رمزي

43. قد تحتفظ جهة قطاع عام بمخزون لا تتعلق منافعه الاقتصادية المستقبلية أو خدماته الممكنة - بشكل مباشر - بقدرته على توليد صافي تدفقات نقدية داخلية. وقد تنشأ هذه الأنواع من المخزون عندما تقرر حكومة توزيع سلع معينة بدون مقابل أو بمقابل رمزي. وفي هذه الحالات تُقاس المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة للمخزون لأغراض التقرير المالي بالمبلغ الذي كان من شأن الجهة أن تحتاج لدفعه للحصول على المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة إذا كان هذا ضرورياً لتحقيق أهداف الجهة. وعندما لا يمكن الحصول على المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة في السوق، يُجرى تقدير لتكلفة الإطلال. وإذا تغير الغرض الذي من أجله يحتفظ بالمخزون، عندئذ يُقيّم المخزون وفقاً لأحكام الفقرة 15.

الإثبات كمصرف

44. عندما يُباع المخزون أو يُبادل أو يُوزع، يجب أن تُثبت القيمة الدفترية لذلك المخزون على أنها مصرف في الفترة التي يُثبت فيها الإيراد المتعلق به. وإذا كان لا يوجد إيراد متعلق بالمخزون، فإن المصروف يُثبت عندما توزع السلع أو عندما تُقدم الخدمة ذات العلاقة. ويجب أن يُثبت مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون وجميع خسائر المخزون على أنه مصرف في الفترة التي يحدث فيها التخفيض أو الخسارة. ويجب أن يُثبت مبلغ أي عكس قيد لأي تخفيض لقيمة المخزون على أنه تخفيض في مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصرف في الفترة التي يحدث فيها عكس القيد.

45. بالنسبة لمقدم الخدمات، فإن النقطة الزمنية التي يُثبت عندها المخزون على أنه مصرف هي عندما تُقدم الخدمات، أو عندما تُصدر الفواتير عن الخدمات التي يُستوفى مقابل عنها.

46. قد تُخصّص بعض بنود المخزون لحسابات أصول أخرى، على سبيل المثال، المخزون المُستخدم على أنه أحد مكونات بند من بنود العقارات أو الآلات أو المعدات تقوم الجهة بإنشائه ذاتياً. ويُثبت المخزون المُخصص لأصل آخر بهذه الطريقة على أنه مصرف خلال العمر الإنتاجي لذلك الأصل.

الإفصاح

47. يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي:
- السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون، بما في ذلك طريقة احتساب التكلفة المستخدمة؛ و
 - مجموع القيمة الدفترية للمخزون، والقيمة الدفترية بحسب التصنيفات المناسبة للجهة؛ و
 - القيمة الدفترية للمخزون المسجل بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد؛ و
 - مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصرف خلال الفترة؛ و
 - مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون مُثبت على أنه مصرف في الفترة وفقاً للفقرة 44؛ و
 - مبلغ أي عكس قيد لأي تخفيض مُثبت في قائمة الأداء المالي في الفترة وفقاً للفقرة 44؛ و

ز. الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس قيد التخفيض في قيمة المخزون وفقاً للفقرة 44؛ و
ح. القيمة الدفترية للمخزون المرهون كضمان مقابل التزامات.

48. تعد المعلومات عن القيم الدفترية للمخزون المحتفظ بها في التصنيفات المختلفة للمخزون وعن مدى التغييرات في هذه الأصول، مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. إن التصنيفات الشائعة للمخزون هي البضاعة، ومؤون الإنتاج، والمواد، والإنتاج تحت التشغيل، والسلع تامة الصنع. أما مخزون مقدم الخدمات فيمكن وصفه بأنه أعمال تحت التنفيذ.

49. يتكون مبلغ المخزون المثبت على أنه مصروف خلال الفترة من (أ) تلك التكاليف المضمنة - سابقاً - في قياس المخزون الذي يبيع أو يدل أو وُزِع، و(ب) تكاليف الإنتاج الإضافية غير المخصصة والمبالغ غير العادية لتكاليف إنتاج المخزون. وقد تتطلب ظروف الجهة - أيضاً - تضمين تكاليف أخرى، مثل تكاليف التوزيع.

50. تطبق بعض الجهات شكلاً لعرض مكونات فائض أو عجز الفترة في قائمة الأداء المالي ينتج عنه الإفصاح عن مبالغ بخلاف تكلفة المخزون المثبتة على أنها مصروف خلال الفترة. وبموجب هذا الشكل، تعرض الجهة تحليلاً للمصروفات مستخدمة تصنيف يستند إلى طبيعة المصروفات. وفي هذه الحالة، تُفصح الجهة عن التكاليف المثبتة على أنها مصروف لما يلي (أ) المواد الخام والمهمات، و(ب) تكاليف العمالة، و(ج) تكاليف أخرى، بالإضافة إلى الإفصاح عن مبلغ صافي التغيير في المخزون خلال الفترة.

قياس القيمة الجارية

50أ. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم كل مما يلي:

أ. فيما يخص بنود المخزون التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب القياس والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات؛ و

ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى 3): أثر القياسات على الفائض أو العجز أو صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة.

50ب. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 50أ، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار:

أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و

ب. مقدار التركيز الذي يجب إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و

ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و

د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصح عنها.

وإذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 50أ، فيجب على الجهة الإفصاح عما يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.

50ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 50أ، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات المخزون (انظر الفقرة 50د للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للمخزون) المقاسة بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات المستندة إلى القيمة العادلة الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46، القياس) في قائمة المركز المالي بعد الاثبات الأولي:

أ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة: أسباب القياس. قياسات القيمة العادلة المتكررة للمخزون هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة قوائم مالية. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للمخزون هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في ظروف معينة؛ و

ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3)؛ و

ج. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المُهمة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة؛ و

د. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي:

(1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الفائض أو العجز، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و

(2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و

(3) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (ويفصح بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات)؛ و

هـ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (د)(1) المُضمنة في الفأض أو العجز والذي يمكن عزوه إلى التغيير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بنود المخزون تلك المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية، والبند المستقل (البنود المستقلة) ضمن الفأض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة؛ و

و. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغييرات في قياسات القيمة العادلة من فترة إلى أخرى)؛ و

ز. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

(1) فيما يخص جميع تلك القياسات: وصف سردي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغييرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغيير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس للقيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل مهم. وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغييرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة العادلة. ولتحقيق الامتثال لمطلب الإفصاح ذلك، يجب أن يتضمن الوصف السردي للحساسية للتغييرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الامتثال للبند (ج).

50د. يجب على الجهة أن تحدد التفصيل المناسب لفئات المخزون على أساس ما يلي:

أ. طبيعة وخصائص ومخاطر المخزون؛ و

ب. المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المُصنف ضمنه قياس القيمة العادلة.

قد يلزم أن يكون التفصيل أكبر لقياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويتطلب تحديد التفصيل المناسب لفئات المخزون، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة العادلة، ممارسة الحكم. وغالباً ما سيتطلب المخزون تفصيلاً أكثر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على

الجهة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار محاسبة آخر للقطاع العام التفصيل لصف من المخزون، فيجوز للجهة أن تستخدم ذلك التفصيل عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في هذا المعيار إذا كان ذلك التفصيل يستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.

50هـ. فيما يخص كل فئة من فئات المخزون غير المقاسة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مُفصّل لها عن القيمة العادلة، يجب على الجهة أن تفصّل عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 50ج(ب) و(ج) و(ز). وبالرغم من ذلك، فإن الجهة غير مُطلّبة بأن تقدم الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المُصنّفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة والمطلّوبة بموجب الفقرة 50ج(ج). وفيما يخص بنود المخزون تلك، لا يلزم الجهة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار.

50و. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.

تاريخ السريان

51. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجّع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار لفترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصّل عن تلك الحقيقة.

51أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].

51ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].

51ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].

51د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].

51هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].

51و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 الفقرة 20. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصّل عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.

51ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرتين 12(د) و14أ. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجّع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصّل عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

51ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 10 و47 وأضاف الفقرات 50-50أ. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجّع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت

الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

52. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 12 (2001)

53. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 12 "المخزون"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 12 "المخزون" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 12 "المخزون" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرطتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعد بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أيّ موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعد دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعدّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن المواضيع التي شملها البيان معيار المخزون.

وبهدف اقتراح معيار المخزون الملائم أجريت دراسة لمعيار المخزون الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد المعيار المحاسبي للمخزون أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 12 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 12 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام، وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعد استبيان إلكتروني ووُجِّع على 189 جهة، (استُلم إجابات 154 جهة) كما رُتِّبت زيارات ميدانية إلى 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 32% من الجهات تحتفظ بمخزون من غير المواد الاستهلاكية، وتقوم 62% من الجهات بشراء المخزون بأسعار السوق. كما أن 19% من الجهات تقوم ببيع سلع مقابل مالي من المستفيدين. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات	
															نعم	لا
هل تبيع الجهة سلعاً بمقابل مالي من المستفيدين؟	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	نعم	3	11
هل تحتفظ الجهة بمخزون (من غير المواد الاستهلاكية)؟	لا	نعم	لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	8	6
هل تقوم الجهة بتصنيع المخزون؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل تقوم الجهة بشراء المخزون بأسعار السوق؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
هل يحوي المخزون أصولاً ذات طبيعة نباتية/حيوانية؟	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	4	10
هل يتم جرد المخزون بصورة دورية (سنوية/ ربع سنوية/ شهرية/ أخرى)؟	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم	7	7
هل تُحتسب مخصصات للمخزون التالف / بطيء الحركة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	1	13

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 12 "المخزون"
إصدار 2024م

جميع الجهات		مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	أمانة منطقة الرياض	جامعة الملك سعود	وزارة النقل	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة الداخلية	وزارة الخارجية	وزارة الإسكان	وزارة الصحة	وزارة الحرس الوطني	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة التعليم	وزارة المالية	السؤال
13	1	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	هل تقارن القيمة الدفترية للمخزون مع صافي القيمة القابلة للتحقيق (أو قيمة الاستبدال) عند إعداد الحسابات الختامية؟
14	0	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	هل تقتصر الجهة لشراء / تصنيع المخزون؟
14	0	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	هل يتكون المخزون من عناصر متشابهة قابلة للتبديل أم من عناصر محددة غير قابلة للتبديل؟

ويعد موضوع المعيار من الموضوعات المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستأثر بمعيار المخزون، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	العسكري	رئاسة الحرس الملكي	8	التعليم	جامعة الملك سعود
2	العسكري	وزارة الحرس الوطني	9	التعليم	جامعة الملك عبد العزيز
3	الإدارة العامة	وزارة الداخلية	10	التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
4	الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة لحرس الحدود	11	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
5	الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للسجون	12	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
6	البلديات	أمانة منطقة الرياض	13	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
7	التعليم	وزارة التعليم			

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 12 "المخزون" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 12 "المخزون"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
34. When applying paragraph 33 an entity shall use the same cost formula for all inventories having similar nature and use to the entity. For inventories with different nature or use (for example, certain commodities used in one segment and the same type of commodities used in another segment), different cost formulas may be justified. A difference in geographical location of inventories (and in the respective tax rules), by itself, is not sufficient to justify the use of different cost formulas.	34. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].	حُذفت هذه الفقرة لأنها لا تنطبق على بنود المخزون التي ليست - عادة - قابلة لإطلال بعضها البعض، والسلع أو الخدمات المُنتجة والمخصصة لمشروعات محددة، ولم ترد لها فقرة مقابلة في معيار المحاسبة الدولي 2 IAS، وإنما هي تنطبق على بنود المخزون الأخرى، وقد غطتها الفقرة 35 بالفعل.
37. The FIFO formula assumes that the items of inventory that were purchased first are sold first, and consequently the items remaining in inventory at the end of the period are those most recently purchased or produced. Under the weighted average cost formula, the cost of each item is determined from the weighted average of the cost of similar items at the beginning of a period, and the cost of similar items purchased or produced during the period. The average may be calculated on a periodic basis, or as each additional shipment is received, depending upon the circumstances of the entity.	37. تفترض طريقة "الوارد أولاً صادر أولاً" أن بنود المخزون التي اشترت أو أُنتجت أولاً تباع أولاً، ومن ثم تكون البنود المتبقية في المخزون في نهاية الفترة هي تلك التي اشترت أو أُنتجت حديثاً. وبموجب طريقة متوسط التكلفة المرجح، تحدد تكلفة كل بند من خلال متوسط المرجح لتكلفة البنود المتماثلة في بداية الفترة وتكلفة البنود المتماثلة المشتراة أو المنتجة خلال الفترة. وقد يُحسب المتوسط على أساس دوري، أو عندما تُستلم كل شحنة إضافية، تبعاً لظروف الجهة.	أُضيفت عبارة (أو أُنتجت or produced) بعد عبارة (that were purchased التي اشترت) حيث وردت في معيار المحاسبة الدولي 2 IAS، كما أن نص الفقرة اللاحق يؤكد ضرورة إضافتها حيث بين أن طريقة الوارد أولاً صادر أولاً تطبق على بنود المخزون التي اشترت أو أُنتجت من قبل الجهة وليس على البنود التي اشترت فحسب.
47. The financial statements shall disclose: a. The accounting policies adopted in measuring inventories, including the cost formula used; b. The total carrying amount of inventories and the carrying amount in classifications appropriate to the entity;	47. يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي: أ. السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون، بما في ذلك طريقة احتساب التكلفة المستخدمة؛ و ب. مجموع القيمة الدفترية للمخزون، والقيمة الدفترية بحسب التصنيفات المناسبة للجهة؛ و	صُحح رقم الفقرة (42) المحال إليها في هذه الفقرة ليكون (44).

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>c. The carrying amount of inventories carried at fair value less costs to sell;</p> <p>d. The amount of inventories recognized as an expense during the period;</p> <p>e. The amount of any write-down of inventories recognized as an expense in the period in accordance with paragraph 42;</p> <p>f. The amount of any reversal of any write-down that is recognized in the statement of financial performance in the period in accordance with paragraph 42;</p> <p>g. The circumstances or events that led to the reversal of a write-down of inventories in accordance with paragraph 42; and</p> <p>h. The carrying amount of inventories pledged as security for liabilities.</p>	<p>ج. القيمة الدفترية للمخزون المسجل بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع؛ و</p> <p>د. مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف خلال الفترة؛ و</p> <p>هـ. مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون مُثبت على أنه مصروف في الفترة وفقاً للفقرة 44؛ و</p> <p>و. مبلغ أي عكس قيد لأي تخفيض مُثبت في قائمة الأداء المالي في الفترة وفقاً للفقرة 44؛ و</p> <p>ز. الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس قيد التخفيض في قيمة المخزون وفقاً للفقرة 44؛ و</p> <p>ح. القيمة الدفترية للمخزون المرهون كضمان مقابل التزامات.</p>	
<p>51. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.</p>	<p>52. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على الفوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة.</p>	<p>عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.</p>
<p>51A. IPSAS 27 amended paragraph 29. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2011. If an entity applies IPSAS 27 for a period beginning before April 1, 2011, the amendment shall also be applied for that earlier period.</p>	<p>51أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>51B. Paragraph 52 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector</i></p>	<p>51ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p><i>Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.</p>		<p>بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>51C.Paragraph 12 was amended and paragraph 14A was added by <i>Improvements to IPSASs 2015</i>, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact.</p>	<p>51ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>51D.Paragraphs 4 and 5 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i>, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.</p>	<p>51د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>51E. Paragraph 2 was amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.</p>	<p>51هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
51F. Paragraph 20 was amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	51و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i> الصادر في 2023 الفقرة 20. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ، ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
51G. Paragraph 12(d) and 14A were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	51ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرتين 12(د) و14أ. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ، ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
51H. Paragraphs 10 and 47 were amended, and paragraphs 50A–50F were added by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	51ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 10 و47 وأضاف الفقرات 50أ-50و. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ، ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
54. This Standard supersedes IPSAS 12, <i>Inventories</i> , issued in 2001.	53. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 12 "المخزون" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. The objective of this Standard is to prescribe the accounting treatment for inventories. A primary issue in accounting for inventories is the amount of cost to be recognized as an asset and carried forward until the related revenues are recognized. This Standard provides guidance on the determination of cost and its subsequent recognition as an expense, including any write-down to net realizable value. It also provides guidance on the cost formulas that are used to assign costs to inventories.	1. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للمخزون. إن المسألة الرئيسية في المحاسبة عن المخزون هي مبلغ التكلفة الذي يجب أن يثبت على أنه أصل ويرحل إلى أن تُثبت الإيرادات ذات الصلة. ويوفر هذا المعيار إرشادات لتحديد التكلفة والإثبات اللاحق لها كمصروف، بما في ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. كما يوفر أيضاً إرشادات عن طرق احتساب التكلفة المستخدمة لتحصيل التكاليف للمخزون.	لا	
Scope	النطاق		
2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for all inventories except: <ul style="list-style-type: none"> a. Work-in-progress arising under construction contracts, including directly related service contracts (see IPSAS 11, <i>Construction Contracts</i>); b. Financial instruments (see IPSAS 28, <i>Financial Instruments: Presentation</i> and IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i>); c. Biological assets related to agricultural activity and agricultural produce at the point of harvest (see IPSAS 27, <i>Agriculture</i>); and 	2. يجب على الجهة التي تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن جميع بنود المخزون، باستثناء: <ul style="list-style-type: none"> أ. الأعمال تحت التنفيذ الناشئة بموجب عقود الإنشاء، بما في ذلك عقود الخدمات ذات العلاقة المباشرة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، <i>عقود الإنشاء</i>)؛ و ب. الأدوات المالية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 28، <i>الأدوات المالية: العرض</i> ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i>)؛ و ج. الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي والمنتج الزراعي عند نقطة الحصاد (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27، <i>الزراعة</i>)؛ و 	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
d. Work-in-progress of services to be provided for no or nominal consideration directly in return from the recipients.	د. الأعمال تحت التنفيذ للخدمات التي ستُقدّم بدون عوض أو بعوض رمزي مباشرة من متلقي هذه الخدمات.		
3. This Standard does not apply to the measurement of inventories held by: a. Producers of agricultural and forest products, agricultural produce after harvest, and minerals and mineral products, to the extent that they are measured at net realizable value in accordance with well-established practices in those industries. When such inventories are measured at net realizable value, changes in that value are recognized in surplus or deficit in the period of the change; and b. Commodity broker-traders who measure their inventories at fair value less costs to sell. When such inventories are measured at fair value less costs to sell, changes in fair value less costs to sell are recognized in surplus or deficit in the period of the change.	3. لا ينطبق هذا المعيار على قياس المخزون المحتفظ به من قبل: أ. منتجي المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات، والمنتج الزراعي بعد الحصاد، والمعادن والمنتجات المعدنية، إلى الحد الذي عنده تُقاس بصافي القيمة القابلة للتحقق وفقاً للممارسات الراسخة في تلك الصناعات. فعندما يُقاس مثل هذا المخزون بصافي القيمة القابلة للتحقق، تُثبت التغيرات في تلك القيمة في الفائض أو العجز في فترة التغيير؛ و ب. السماسرة تجار السلع الذين يقيسون مخزونهم بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. فعندما يُقاس مثل هذا المخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، تُثبت التغيرات في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع في الفائض أو العجز في فترة التغيير.	لا	
4. [Deleted]	4. [حذفت].	لا	
5. [Deleted]	5. [حذفت].	لا	
6. The inventories referred to in paragraph 2(d) are not encompassed by IAS 2, <i>Inventories</i> , and are excluded from the scope of this Standard because they involve specific public sector issues that require further consideration.	6. إن المخزون المشار إليه في الفقرة 2(د) غير مشمول بمعيار المحاسبة الدولي رقم 2، <i>المخزون</i> ، وقد استُثني من نطاق هذا المعيار لأنه ينطوي على مسائل تتعلق بحالات خاصة في القطاع العام تتطلب مزيداً من الدراسة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
7. The inventories referred to in paragraph 3(a) are measured at net realizable value at certain stages of production. This occurs, for example, (a) when agricultural crops have been harvested or minerals have been extracted and sale is assured under a forward contract or a government guarantee, or (b) when an active market exists and there is a negligible risk of failure to sell. These inventories are excluded only from the measurement requirements of this Standard.	7. يُقاس المخزون المُشار إليه في الفقرة 3(أ) بصافي القيمة القابلة للتحقق في مراحل معينة من الإنتاج. وهذا يحدث، على سبيل المثال، (أ) عندما تكون المحاصيل الزراعية قد حُصدت أو المعادن قد استُخرجت ويكون البيع مؤكداً بموجب عقد آجل أو ضمان حكومي، أو (ب) عند وجود سوق نشطة وتكون مخاطر فشل البيع ضئيلة. ويُستثنى هذا المخزون - فقط - من متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار.	لا	
8. Broker-traders are those who buy or sell commodities for others or on their own account. The inventories referred to in paragraph 3(b) are principally acquired with the purpose of selling in the near future and generating a surplus from fluctuations in price or broker-traders' margin. When these inventories are measured at fair value less costs to sell, they are excluded only from the measurement requirements of this Standard.	8. السماسرة التجار هم أولئك الذين يشترون أو يبيعون السلع لحساب الغير أو لحسابهم الخاص. ويُقتنى المخزون المشار إليه في الفقرة 3(ب) - بشكل رئيس - بغرض البيع في المستقبل القريب وتوليد فائض من التقلبات في السعر أو في هامش ربح السماسرة التجار. وعندما يُقاس هذا المخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، فإنه يُستثنى - فقط - من متطلبات القياس الواردة في هذا المعيار.	لا	
Definitions	تعريفات		
9. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Current replacement cost</u> is the cost the entity would incur to acquire the asset on the reporting date. <u>Inventories</u> are assets: a. In the form of materials or supplies to be consumed in the production process;	9. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها: <u>تكلفة الإحلال الحالية</u> هي التكلفة التي كانت الجهة لتتكبدها لاقتناء الأصل في تاريخ القوائم المالية. <u>المخزون</u> هو أصول: أ. في شكل مواد أو مؤن ستستهلك في عملية الإنتاج؛ أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>b. In the form of materials or supplies to be consumed or distributed in the rendering of services;</p> <p>c. Held for sale or distribution in the ordinary course of operations; or</p> <p>d. In the process of production for sale or distribution.</p> <p><u>Net realizable value</u> is the estimated selling price in the ordinary course of operations, less the estimated costs of completion and the estimated costs necessary to make the sale, exchange, or distribution. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.</p>	<p>ب. في شكل مواد أو مؤن ستستهلك أو توزع في تقديم الخدمات؛ أو</p> <p>ج. محتفظ بها من أجل البيع أو التوزيع ضمن السياق العادي للعمليات؛ أو</p> <p>د. قيد الإنتاج من أجل البيع أو التوزيع.</p> <p><u>صافي القيمة القابلة للتحقق</u> هي سعر البيع المقدر ضمن السياق العادي للعمليات، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للإتمام والتكاليف الضرورية المقدرة للقيام بالبيع أو المبادلة أو التوزيع.</p> <p>وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>		
<p>Net Realizable Value</p>	<p>صافي القيمة القابلة للتحقق</p>		
<p>10. Net realizable value refers to the net amount that an entity expects to realize from the sale of inventory in the ordinary course of operations. Fair value reflects the price at which an orderly transaction to sell the same inventory in the principal (or most advantageous) market for that inventory would take place between market participants at the measurement date. The former is an entity-specific value; the latter is not. Net realizable value for inventories may not equal fair value less costs of disposal.</p>	<p>10. يُشير صافي القيمة القابلة للتحقق إلى صافي المبلغ الذي تتوقع الجهة أن تُحققه من بيع المخزون ضمن السياق العادي للعمليات. أمّا القيمة العادلة فتعكس السعر الذي يمكن أن تُجرى به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع نفس المخزون في السوق الرئيسية (أو الأكثر نفعاً) لذلك المخزون بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. والقيمة الأولى هي قيمة خاصة بالجهة أما القيمة الثانية فهي ليست كذلك. وقد لا تكون صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون مساوية للقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد.</p>	<p>لا</p>	
<p>Inventories</p>	<p>المخزون</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>11. Inventories encompass goods purchased and held for resale including, for example, merchandise purchased by an entity and held for resale, or land and other property held for sale. Inventories also encompass finished goods produced, or work-in-progress being produced, by the entity. Inventories also include (a) materials and supplies awaiting use in the production process, and (b) goods purchased or produced by an entity, which are for distribution to other parties for no charge or for a nominal charge, for example, educational books produced by a health authority for donation to schools. In many public sector entities, inventories will relate to the provision of services rather than goods purchased and held for resale or goods manufactured for sale. In the case of a service provider, inventories include the costs of the service, as described in paragraph 28, for which the entity has not yet recognized the related revenue (guidance on recognition of revenue can be found in IPSAS 9, <i>Revenue from Exchange Transactions</i>.)</p>	<p>11. يشمل المخزون السلع المشتراة والمحتفظ بها لإعادة بيعها، بما في ذلك، على سبيل المثال، البضاعة المشتراة من قبل الجهة والتي تحتفظ بها لإعادة بيعها، أو الأراضي والعقارات الأخرى المحتفظ بها للبيع. ويشمل المخزون - أيضاً - السلع تامة الصنع التي قامت الجهة بتصنيعها، أو الإنتاج تحت التشغيل الذي تقوم الجهة بتصنيعه. ويتضمن المخزون - أيضاً - (أ) المواد والمؤن التي ينتظر استخدامها في عملية الإنتاج، و(ب) السلع المشتراة أو المنتجة من قبل الجهة بغرض توزيعها على أطراف أخرى بدون مقابل أو بمقابل رمزي، على سبيل المثال، الكتب التثقيفية التي تنتجها وزارة صحة للتبرع بها لصالح المدارس. ويتعلق المخزون، في العديد من جهات القطاع العام، بتقديم الخدمات، أكثر من كونه مخزوناً من السلع المشتراة والمحتفظ بها لإعادة البيع، أو السلع المصنّعة من أجل البيع. وفي حالة الجهة التي تكون مقدم خدمات، يتضمن المخزون تكاليف الخدمة، كما هي مبينة في الفقرة 28، التي لم تثبت الجهة الإيراد المتعلق بها بعد (توجد الإرشادات المتعلقة بإثبات الإيراد في معيار المحاسبة للقطاع العام 9، <i>الإيراد من المعاملات التبادلية</i>).</p>	لا	
<p>12. Inventories in the public sector may include: a. Military inventories; b. Consumable stores; c. Maintenance materials; d. Spare parts for plant and equipment, other than those dealt with in IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i>;</p>	<p>12. قد يتضمن المخزون في القطاع العام ما يلي: أ. مخزوناً عسكرياً؛ و ب. مخزون مهمات؛ و ج. مواد صيانة؛ و د. قطع غيار للآلات والمعدات بخلاف تلك التي يتناولها معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i>؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>e. Strategic stockpiles (for example, energy reserves);</p> <p>f. Stocks of unissued currency;</p> <p>g. Postal service supplies held for sale (for example, stamps);</p> <p>h. Work-in-progress, including:</p> <p>i. Educational/training course materials; and</p> <p>ii. Client services (for example, auditing services), where those services are sold at arm's length prices; and</p> <p>i. Land/property held for sale.</p>	<p>هـ. المخزونات الاستراتيجية (على سبيل المثال، احتياطات الطاقة)؛ و</p> <p>و. مخزون العملة غير المصدرة؛ و</p> <p>ز. مؤن الخدمات البريدية المحتفظ بها للبيع (على سبيل المثال، الطوابع البريدية)؛ و</p> <p>ح. الأعمال تحت التنفيذ، بما في ذلك:</p> <p>(1) مواد الدورات التعليمية/التدريبية؛ و</p> <p>(2) خدمات العملاء (على سبيل المثال، خدمات المراجعة) عندما تباع تلك الخدمات بأسعار لمقدم الخدمات الحرة في تحديدها؛ و</p> <p>ط. الأراضي/العقارات المحتفظ بها للبيع.</p>		
<p>13. Where the government controls the rights to create and issue various assets, including postal stamps and currency, these items of inventory are recognized as inventories for the purposes of this Standard. They are not reported at face value, but measured in accordance with paragraph 15, that is, at their printing or minting cost.</p>	<p>13. عندما تسيطر الحكومة على حقوق إنشاء وإصدار أصول مختلفة، بما في ذلك الطوابع البريدية والعملة، تُثبت هذه البنود على أنها مخزون لأغراض هذا المعيار. ولا يتم التقرير عنها بالقيمة الاسمية بل تُفاس وفقاً للفقرة 15، أي بتكلفة طباعتها أو سكها.</p>	لا	
<p>14. When a government maintains strategic stockpiles of various reserves, such as energy reserves (for example, oil), for use in emergency or other situations (for example, natural disasters or other civil defense emergencies), these stockpiles are recognized as inventories for the purposes of this Standard and treated accordingly.</p>	<p>14. عندما تحتفظ حكومة بمخزونات استراتيجية لاحتياطات مختلفة مثل احتياطات الطاقة (على سبيل المثال، النفط) لتُستخدم في الحالات الطارئة أو في حالات أخرى (على سبيل المثال الكوارث الطبيعية أو حالات الدفاع المدني الطارئة الأخرى)، يُثبت هذا المخزون على أنه مخزون لأغراض هذا المعيار ويُعالج تبعاً لذلك.</p>	لا	
<p>14A. Military inventories consist of single-use items, such as ammunition, missiles, rockets and bombs delivered by weapons or weapons systems.</p>	<p>14أ. يتكون المخزون العسكري من أصناف تستخدم لمرة واحدة، مثل الذخائر والقذائف والصواريخ والقنابل التي تطلقها الأسلحة أو منظومات الأسلحة. مع</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
However, some types of missiles may be accounted for in accordance with IPSAS 45 if they satisfy the criteria to be classified in that standard.	ذلك، قد تتم المحاسبة عن بعض أنواع القذائف وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 إذا استوفت ضوابط تصنيفها في ذلك المعيار.		
Measurement of Inventories	قياس المخزون		
15. Inventories shall be measured at the lower of cost and net realizable value, except where paragraph 16 or paragraph 17 applies.	15. يجب أن يُقاس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، باستثناء الحالات التي تنطبق عليها الفقرة 16 أو الفقرة 17.	لا	
16. Where inventories are acquired through a non-exchange transaction, their cost shall be measured at their fair value as at the date of acquisition.	16. عندما يُقتنى المخزون من خلال معاملة غير تبادلية، يجب أن تُقاس تكلفته بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقْتناء.	لا	
17. Inventories shall be measured at the lower of cost and current replacement cost where they are held for: a. Distribution at no charge or for a nominal charge; or b. Consumption in the production process of goods to be distributed at no charge or for a nominal charge.	17. يجب أن يقاس المخزون بالتكلفة أو تكلفة الإِبدال الحالية، أيهما أقل، عندما يُحتفظ بالمخزون من أجل: أ. التوزيع بدون مقابل أو بمقابل رمزي؛ أو ب. الاستهلاك في عملية إنتاج سلع ستُوَزَع دون مقابل أو بمقابل رمزي.	لا	
Cost of Inventories	تكلفة المخزون		
18. The cost of inventories shall comprise all costs of purchase, costs of conversion, and other costs incurred in bringing the inventories to their present location and condition.	18. يجب أن تشمل تكلفة المخزون جميع تكاليف الشراء، وتكاليف التحويل، والتكاليف الأخرى المتكبدة لجلب المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة.	لا	
<i>Costs of Purchase</i>	<i>تكاليف الشراء</i>		
19. The costs of purchase of inventories comprise (a) the purchase price, (b) import duties and other taxes (other than those subsequently recoverable by the	19. تشمل تكاليف شراء المخزون (أ) سعر الشراء، و(ب) رسوم الاستيراد والضرائب الأخرى (بخلاف تلك التي يمكن للجهة استردادها - لاحقاً - من السلطات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
entity from the taxing authorities), and (c) transport, handling, and other costs directly attributable to the acquisition of finished goods, materials, and supplies. Trade discounts, rebates, and other similar items are deducted in determining the costs of purchase.	الضريبة)، و(ج) تكاليف النقل، والمناولة، والتكاليف الأخرى التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء السلع تامة الصنع والمواد والمؤن. وتطرح الخصومات التجارية والتخفيضات والبنود المماثلة الأخرى عند تحديد تكاليف الشراء.		
<i>Costs of Conversion</i>	<i>تكاليف التحويل</i>		
20. The costs of converting work-in-progress inventories into finished goods inventories are incurred primarily in a manufacturing environment. The costs of conversion of inventories include costs directly related to the units of production, such as direct labor. They also include a systematic allocation of fixed and variable production overheads that are incurred in converting materials into finished goods. Fixed production overheads are those indirect costs of production that remain relatively constant regardless of (a) the volume of production, such as depreciation and maintenance of factory buildings, equipment and right-of-use assets used in the production process, and (b) the cost of factory management and administration. Variable production overheads are those indirect costs of production that vary directly, or nearly directly, with the volume of production, such as indirect materials and indirect labor.	20. يتم تكبد تكاليف تحويل مخزون الإنتاج تحت التشغيل إلى مخزون من السلع تامة الصنع - بشكل رئيس - في الجهات ذات الأنشطة الصناعية. وتتضمن تكاليف تحويل المخزون التكاليف المتعلقة - بشكل مباشر - بعمليات الإنتاج، مثل تكاليف العمالة المباشرة. كما تتضمن - أيضاً - تخصيصاً منتظماً لتكاليف الإنتاج الإضافية الثابتة والمتغيرة التي يتم تكبدها لتحويل المواد إلى سلع تامة الصنع. تكاليف الإنتاج الإضافية الثابتة هي تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تظل ثابتة - نسبياً - بغض النظر عن (أ) حجم الإنتاج، مثل استهلاك وصيانة مباني المصنع، والمعدات وأصول حق الاستخدام المستخدمة في عملية الإنتاج، و(ب) تكلفة مديري ومشرفي المصنع وتسيير شؤونه الإدارية. تكاليف الإنتاج الإضافية المتغيرة هي تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تتغير - بشكل مباشر أو شبه مباشر - مع التغير في حجم الإنتاج، مثل المواد غير المباشرة أو العمالة غير المباشرة.	لا	
21. The allocation of fixed production overheads to the costs of conversion is based on the normal capacity of the production facilities. Normal capacity is the production expected to be achieved on average over	21. يستند تخصيص تكاليف الإنتاج الإضافية الثابتة لتكاليف التحويل إلى الطاقة العادية لمرافق الإنتاج. الطاقة العادية هي الإنتاج المتوقع أن يتحقق - في المتوسط - على مدى عدد من الفترات أو المواسم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>a number of periods or seasons under normal circumstances, taking into account the loss of capacity resulting from planned maintenance. The actual level of production may be used if it approximates normal capacity. The amount of fixed overhead allocated to each unit of production is not increased as a consequence of low production or idle plant. Unallocated overheads are recognized as an expense in the period in which they are incurred. In periods of abnormally high production, the amount of fixed overhead allocated to each unit of production is decreased, so that inventories are not measured above cost. Variable production overheads are allocated to each unit of production on the basis of the actual use of the production facilities.</p>	<p>في ظل الظروف العادية، أُخذاً في الحسبان الفقد في الطاقة الناتج عن الصيانة المجدولة. وقد يُستخدم المستوى الفعلي للإنتاج إذا كان يقارب الطاقة العادية. ولا يُزاد مبلغ التكاليف الإضافية الثابتة المخصص لكل وحدة إنتاج نتيجة للإنتاج المنخفض أو الطاقة العاطلة. وتُثبت التكاليف الإضافية غير المخصصة على أنها مصروف في الفترة التي يتم فيها تكبدها. وفي فترات الإنتاج المرتفع - بشكل غير عادي- يُخفض مبلغ التكاليف الإضافية الثابتة المخصص لكل وحدة إنتاج بحيث لا يُقاس المخزون بأعلى من التكلفة. وتُخصص تكاليف الإنتاج الإضافية المتغيرة لكل وحدة إنتاج على أساس الاستخدام الفعلي لمرافق الإنتاج.</p>		
<p>22. For example, the allocation of costs, both fixed and variable, incurred in the development of undeveloped land held for sale into residential or commercial landholdings could include costs relating to landscaping, drainage, pipe laying for utility connection, etc.</p>	<p>22. على سبيل المثال، تخصيص التكاليف، الثابتة والمتغيرة، المتكبّدة لتطوير أرض غير مطوّرة محتفظ بها للبيع بحيث تكون قطع أراضي سكنية أو تجارية للمليك، قد يتضمن التكاليف المتعلقة بتخطيط الأرض وتنسيق مواقع الحدائق، والصرف الصحي، وتمديد الأنابيب من أجل توصيل الخدمات المرفقية، إلخ.</p>	لا	
<p>23. A production process may result in more than one product being produced simultaneously. This is the case, for example, when joint products are produced or when there is a main product and a by-product. When the costs of conversion of each product are not separately identifiable, they are allocated between</p>	<p>23. قد ينتج عن عملية الإنتاج أكثر من منتج واحد يتم إنتاجه - بشكل متزامن. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما تُنتج منتجات مشتركة أو عندما يوجد منتج رئيس وآخر ثانوي. وعندما لا تكون تكاليف التحويل لكل منتج قابلة للتحديد - بشكل منفصل - فإنها تُخصص للمنتجات على أساس منطقي</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>the products on a rational and consistent basis. The allocation may be based, for example, on the relative sales value of each product either at the stage in the production process when the products become separately identifiable, or at the completion of production. Most by-products, by their nature, are immaterial. When this is the case, they are often measured at net realizable value, and this value is deducted from the cost of the main product. As a result, the carrying amount of the main product is not materially different from its cost.</p>	<p>ومتسق. فقد يستند التخصيص، على سبيل المثال، إلى القيمة النسبية للمبيعات لكل منتج إما في تلك المرحلة من عملية الإنتاج التي تصبح عندها المنتجات قابلة للتحديد - بشكل منفصل، أو عند إتمام الإنتاج. تُعد معظم المنتجات الثانوية - بطبيعتها - غير ذات أهمية نسبية. وعندما يكون هذا هو الحال، تُقاس - غالباً - بصافي القيمة القابلة للتحقق وتطرح هذه القيمة من تكلفة المنتج الرئيس. ونتيجة لذلك، لا تختلف القيمة الدفترية للمنتج الرئيس - بشكل ذي أهمية نسبية - عن تكلفته.</p>		
<p><i>Other Costs</i></p>	<p><i>التكاليف الأخرى</i></p>		
<p>24. Other costs are included in the cost of inventories only to the extent that they are incurred in bringing the inventories to their present location and condition. For example, it may be appropriate to include non-production overheads or the costs of designing products for specific customers in the cost of inventories.</p>	<p>24. تُضمّن تكاليف أخرى في تكلفة المخزون - فقط - بقدر ما يتم تكبده منها لجلب المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المناسب أن تُضمن في تكلفة المخزون تكاليف إضافية غير إنتاجية أو تكاليف تصميم منتجات لعملاء محددين.</p>	لا	
<p>25. Examples of costs excluded from the cost of inventories and recognized as expenses in the period in which they are incurred are:</p> <p>a. Abnormal amounts of wasted materials, labor, or other production costs;</p> <p>b. Storage costs, unless those costs are necessary in the production process before a further production stage;</p>	<p>25. من أمثلة التكاليف التي تستثنى من تكلفة المخزون وتُثبت على أنها مصروفات في الفترة التي يتم فيها تكبدها:</p> <p>أ. المبالغ غير العادية للفاقد من المواد، أو العمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى؛ و</p> <p>ب. تكاليف التخزين، ما لم تكن هذه التكاليف ضرورية في عملية الإنتاج قبل مرحلة إنتاج أخرى؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>c. Administrative overheads that do not contribute to bringing inventories to their present location and condition; and</p> <p>d. Selling costs.</p>	<p>ج. التكاليف الإضافية الإدارية التي لا تساهم في جلب المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة؛</p> <p>و</p> <p>د. تكاليف البيع.</p>		
<p>26. IPSAS 5, <i>Borrowing Costs</i>, identifies limited circumstances where borrowing costs are included in the cost of inventories.</p>	<p>26. يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i> حالات محدودة تُضمّن فيها تكاليف الاقتراض في تكلفة المخزون.</p>	لا	
<p>27. An entity may purchase inventories on deferred settlement terms. When the arrangement effectively contains a financing element, that element, for example a difference between the purchase price for normal credit terms and the amount paid, is recognized as interest expense over the period of the financing.</p>	<p>27. قد تشتري جهة مخزوناً بشروط تسوية مؤجلة. وعندما يحتوي الترتيب - فعلياً - على عنصر تمويل، على سبيل المثال الفرق بين سعر الشراء بموجب آجال الائتمان العادية والمبلغ المدفوع؛ يُثبت ذلك العنصر على أنه مصروف فائدة على مدى فترة التمويل.</p>	لا	
<p><i>Cost of Inventories of a Service Provider</i></p>	<p><i>تكلفة المخزون لدى مقدم خدمات</i></p>		
<p>28. To the extent that service providers have inventories (except those referred to in paragraph 2(d)), they measure them at the costs of their production. These costs consist primarily of the labor and other costs of personnel directly engaged in providing the service, including supervisory personnel and attributable overheads. The costs of labor not engaged in providing the service are not included. Labor and other costs relating to sales and general administrative personnel are not included, but are recognized as expenses in the period in which they are incurred. The cost of inventories of a service provider does not include surplus margins or non-</p>	<p>28. بالقدر الذي يكون لدى مقدمي الخدمات مخزون (باستثناء ذلك المخزون المشار إليه في الفقرة (د))، يقيس مقدمو الخدمات هذا المخزون بتكاليف إنتاجه. وتتكون هذه التكاليف - بشكل رئيس - من تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى للموظفين المنخرطين - بشكل مباشر - في تقديم الخدمات، بما في ذلك الموظفون المشرفون والتكاليف الإضافية التي تعود إلى تقديم الخدمات. ولا تُضمن تكاليف العمالة غير المنخرطين في تقديم الخدمات في تكلفة المخزون. ولا تُضمن تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى المتعلقة بموظفي المبيعات وموظفي الشؤون الإدارية العامة في تكلفة المخزون، بل تثبت على أنها مصروف في الفترة التي يتم فيها تكبدها. ولا تتضمن</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
attributable overheads that are often factored into prices charged by service providers.	تكلفة مخزون مقدمي الخدمات هوامش الفائض أو التكاليف الإضافية التي لا تعود إلى تقديم الخدمات والتي تُضمّن - غالباً - في احتساب الأسعار التي تُستوفى من قبل مقدمي الخدمات.		
<i>Cost of Agricultural Produce Harvested from Biological Assets</i>	تكلفة المنتج الزراعي المحصود من الأصول البيولوجية		
29. In accordance with IPSAS 27, inventories comprising agricultural produce that an entity has harvested from its biological assets shall be measured on initial recognition at their fair value less costs to sell at the point of harvest. This is the cost of the inventories at that date for application of this Standard.	29. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 27، يُقاس المخزون الذي يتكون من منتج زراعي قد حصده الجهة من أصولها البيولوجية، عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عند نقطة الحصاد. وتكون هذه هي تكلفة المخزون في ذلك التاريخ لأغراض تطبيق هذا المعيار.	لا	
<i>Techniques for the Measurement of Cost</i>	أساليب قياس التكلفة		
30. Techniques for the measurement of the cost of inventories, such as the standard cost method or the retail method, may be used for convenience if the results approximate cost. Standard costs take into account normal levels of materials and supplies, labor, efficiency, and capacity utilization. They are regularly reviewed and, if necessary, revised in the light of current conditions.	30. للتيسير، يجوز أن تُستخدم أساليب لقياس تكلفة المخزون، مثل طريقة التكلفة المعيارية أو طريقة التجزئة، إذا كانت النتائج تقارب التكلفة. وتأخذ التكاليف المعيارية في الحسبان المستويات العادية من المواد والمؤن، والعمالة، والكفاءة، واستغلال الطاقة. وتُراجع بشكل منتظم، وعند الضرورة، تُعدّل في ضوء الظروف الحالية.	لا	
31. Inventories may be transferred to the entity by means of a non-exchange transaction. For example, an international aid agency may donate medical supplies to a public hospital in the aftermath of a natural disaster. Under such circumstances, the cost of inventory is its fair value as at the date it is acquired.	31. قد يُحول المخزون إلى الجهة من خلال معاملة غير تبادلية. فعلى سبيل المثال، قد تتبرع وكالة مساعدات دولية بمؤن طبية لمستشفى عمومي عقب حدوث كارثة طبيعية. وتكون تكلفة المخزون في مثل هذه الحالات هي قيمته العادلة كما في تاريخ اقتنائه.	لا	
Cost Formulas	طرق احتساب التكلفة		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
32. The cost of inventories of items that are not ordinarily interchangeable, and goods or services produced and segregated for specific projects, shall be assigned by using specific identification of their individual costs.	32. يجب أن تُحدد تكلفة مخزون البنود التي ليست - عادة - قابلة لإحلال بعضها البعض، والسلع أو الخدمات المُنتجة والمخصصة لمشروعات محددة، باستخدام التمييز المحدد لتكاليفها الفردية.	لا	
33. Specific identification of costs means that specific costs are attributed to identified items of inventory. This is an appropriate treatment for items that are segregated for a specific project, regardless of whether they have been bought or produced. However, specific identification of costs is inappropriate when there are large numbers of items of inventory that are ordinarily interchangeable. In such circumstances, the method of selecting those items that remain in inventories could be used to obtain predetermined effects on the surplus or deficit for the period.	33. يعني التمييز المحدد للتكاليف أن تنسب تكاليف محددة لبنود محددة من المخزون. وتعد هذه المعالجة المناسبة للبنود التي تُخصص لمشروع محدد، بغض النظر عما إذا كانت قد اشتريت أو أنتجت. وبالرغم من ذلك، يُعدُّ التمييز المحدد للتكاليف غير مناسب عندما توجد أعداد كبيرة من بنود المخزون التي تكون - عادة - قابلة لإحلال بعضها البعض. في مثل هذه الحالات، يُمكن أن تُستخدم طريقة اختيار تلك البنود التي تبقى في المخزون للحصول على آثار محددة مسبقاً على فائض أو عجز الفترة.	لا	
34. When applying paragraph 33 an entity shall use the same cost formula for all inventories having similar nature and use to the entity. For inventories with different nature or use (for example, certain commodities used in one segment and the same type of commodities used in another segment), different cost formulas may be justified. A difference in geographical location of inventories (and in the respective tax rules), by itself, is not sufficient to justify the use of different cost formulas.	34. [حُذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].	نعم	حُذفت هذه الفقرة لأنها لا تنطبق على بنود المخزون التي ليست - عادة - قابلة لإحلال بعضها البعض، والسلع أو الخدمات المُنتجة والمخصصة لمشروعات محددة، ولم ترد لها فقرة مقابلة في معيار المحاسبة الدولي 2، IAS، وإنما هي تنطبق على بنود المخزون الأخرى، وقد غطتها الفقرة 35 بالفعل.
35. The cost of inventories, other than those dealt with in paragraph 32, shall be assigned by using the first-in,	35. يجب أن تُحدّد تكلفة بنود المخزون، بخلاف تلك البنود التي تناولتها الفقرة 32، باستخدام طريقة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
first-out (FIFO) or weighted average cost formulas. An entity shall use the same cost formula for all inventories having a similar nature and use to the entity. For inventories with a different nature or use, different cost formulas may be justified.	"الوارد أولاً صادر أولاً" أو طريقة متوسط التكلفة المرجح. ويجب على الجهة أن تستخدم نفس طريقة احتساب التكلفة لجميع بنود المخزون المتماثلة من حيث طبيعتها واستخدامها بالنسبة للجهة. وبالنسبة لبنود المخزون المختلفة من حيث طبيعتها أو استخدامها فإن استخدام طرق احتساب تكلفة مختلفة لها قد يكون مبرراً.		
36. For example, inventories used in one segment may have a use to the entity different from the same type of inventories used in another segment. However, a difference in geographical location of inventories, by itself, is not sufficient to justify the use of different cost formulas.	36. على سبيل المثال، قد يكون للمخزون المستخدم في أحد قطاعات الجهة استخدام مختلف عن استخدام نفس نوع المخزون في قطاع آخر من قطاعات الجهة. وبالرغم من ذلك، فإن اختلاف الموقع الجغرافي للمخزون - وحده - غير كاف لتبرير استخدام طرق احتساب تكلفة مختلفة.	لا	
37. The FIFO formula assumes that the items of inventory that were purchased first are sold first, and consequently the items remaining in inventory at the end of the period are those most recently purchased or produced. Under the weighted average cost formula, the cost of each item is determined from the weighted average of the cost of similar items at the beginning of a period, and the cost of similar items purchased or produced during the period. The average may be calculated on a periodic basis, or as each additional shipment is received, depending upon the circumstances of the entity.	37. تفترض طريقة "الوارد أولاً صادر أولاً" أن بنود المخزون التي اشترت أو أنتجت أولاً تباع أولاً، ومن ثم تكون البنود المتبقية في المخزون في نهاية الفترة هي تلك التي اشترت أو أنتجت حديثاً. وبموجب طريقة متوسط التكلفة المرجح، تحدد تكلفة كل بند من خلال متوسط المرجح لتكلفة البنود المتماثلة في بداية الفترة وتكلفة البنود المتماثلة المشتراة أو المنتجة خلال الفترة. وقد يُحسب المتوسط على أساس دوري، أو عندما تُستلم كل شحنة إضافية، تبعاً لظروف الجهة.	نعم	أضيفت عبارة (أو أنتجت or produced) بعد عبارة (that were purchased التي اشترت) حيث وردت في معيار المحاسبة الدولي 2، IAS، كما أن نص الفقرة اللاحق يؤكد ضرورة إضافتها حيث بين أن طريقة الوارد أولاً صادر أولاً تطبق على بنود المخزون التي اشترت أو أنتجت من قبل الجهة وليس على البنود التي اشترت فحسب.
Net Realizable Value	صافي القيمة القابلة للتحقق		
38. The cost of inventories may not be recoverable if those inventories are damaged, if they have become	38. قد لا تكون تكلفة المخزون قابلة للاسترداد إذا ما تلف ذلك المخزون، أو إذا أصبح متقادماً - بشكل كلي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>wholly or partially obsolete, or if their selling prices have declined. The cost of inventories may also not be recoverable if the estimated costs of completion or the estimated costs to be incurred to make the sale, exchange, or distribution have increased. The practice of writing inventories down below cost to net realizable value is consistent with the view that assets are not to be carried in excess of the future economic benefits or service potential expected to be realized from their sale, exchange, distribution, or use.</p>	<p>أو جزئي- أو إذا انخفض سعر بيعه. وقد لا تكون تكلفة المخزون قابلة للاسترداد - أيضاً - إذا زادت التكاليف المقدرة للإتمام أو التكاليف المقدرة التي سيتم تكبدها للقيام بالبيع أو المبادلة أو التوزيع. وتتفق ممارسة تخفيض قيمة المخزون إلى ما دون التكلفة لتساوي صافي القيمة القابلة للتحقق، مع وجهة النظر القائلة بأن الأصول لا ينبغي أن تسجل قيمتها الدفترية بما يزيد على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة المتوقع أن تتحقق من بيعها أو مبادلتها أو توزيعها أو استخدامها.</p>		
<p>39. Inventories are usually written down to net realizable value on an item by item basis. In some circumstances, however, it may be appropriate to group similar or related items. This may be the case with items of inventory that have similar purposes or end uses, and cannot practicably be evaluated separately from other items in that product line. It is not appropriate to write down inventories based on a classification of inventory, for example, finished goods, or all the inventories in a particular operation or geographical segment. Service providers generally accumulate costs in respect of each service for which a separate selling price is charged. Therefore, each such service is treated as a separate item.</p>	<p>39. تُخفّض قيمة المخزون - عادةً - إلى صافي القيمة القابلة للتحقق على أساس كل بند على حدة. وبالرغم من ذلك، في بعض الحالات قد يكون من المناسب أن تُجمع بنود المخزون المتماثلة أو ذات العلاقة. وقد يكون هذا هو الحال بالنسبة لبنود المخزون التي لها أغراض أو استخدامات نهائية متماثلة ولا يمكن عملياً تقويمها - بشكل منفصل - عن البنود الأخرى في ذات خط المنتجات. ومن غير المناسب أن تُخفّض قيمة المخزون على أساس تصنيف المخزون، على سبيل المثال، السلع تامة الصنع، أو جميع بنود المخزون في عملية معينة أو في قطاع جغرافي معين. يقوم مقدمو الخدمات - بشكل عام - بتجميع التكاليف تراكمياً لكل خدمة يُستوفى سعر بيع منفصل لها. ولذا، تُعامل كل خدمة من هذا القبيل على أنها بند منفصل.</p>	لا	
<p>40. Estimates of net realizable value also take into consideration the purpose for which the inventory is</p>	<p>40. تأخذ تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في الحسبان - أيضاً - الغرض الذي من أجله يحتفظ</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
held. For example, the net realizable value of the quantity of inventory held to satisfy firm sales or service contracts is based on the contract price. If the sales contracts are for less than the inventory quantities held, the net realizable value of the excess is based on general selling prices. Guidance on the treatment of provisions or contingent liabilities, such as those arising from firm sales contracts in excess of inventory quantities held, and on firm purchase contracts can be found in IPSAS 19, <i>Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets</i> .	بالمخزون. فعلى سبيل المثال، يستند صافي القيمة القابلة للتحقق لكمية المخزون المحتفظ بها للوفاء بعقود مبيعات مؤكدة أو عقود خدمات مؤكدة، إلى سعر العقد. وإذا كانت عقود المبيعات لكميات أقل من كميات المخزون المحتفظ بها، يستند صافي القيمة القابلة للتحقق للكمية الزائدة إلى أسعار البيع العامة. توجد الإرشادات المتعلقة بمعالجة المخصصات أو الالتزامات المحتملة مثل تلك التي تنشأ عن عقود المبيعات المؤكدة لكميات تزيد على الكميات المحتفظ بها في المخزون، والإرشادات المتعلقة بعقود المشتريات المؤكدة، في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i> .		
41. Materials and other supplies held for use in the production of inventories are not written down below cost if the finished products in which they will be incorporated are expected to be sold, exchanged, or distributed at or above cost. However, when a decline in the price of materials indicates that the cost of the finished products exceeds net realizable value, the materials are written down to net realizable value. In such circumstances, the replacement cost of the materials may be the best available measure of their net realizable value.	41. لا تُخفّض قيمة المواد والمؤن الأخرى المحتفظ بها للاستخدام في إنتاج المخزون إلى ما دون التكلفة إذا كان من المتوقع أن المنتجات تامة الصنع، التي ستدخل هذه المواد في تكوينها ستباع أو تُبادل أو توزع بالتكلفة، أو بما يزيد عنها، وبالرغم من ذلك، عندما يشير انخفاض في سعر المواد إلى أن تكلفة المنتجات تامة الصنع تزيد على صافي القيمة القابلة للتحقق، تُخفّض قيمة المواد إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. وفي مثل هذه الحالات، قد تكون تكلفة إطلال المواد هي أفضل قياس متاح لصافي قيمتها القابلة للتحقق.	لا	
42. A new assessment is made of net realizable value in each subsequent period. When the circumstances that previously caused inventories to be written down below cost no longer exist, or when there is clear	42. يُجرى تقدير جديد لصافي القيمة القابلة للتحقق في كل فترة لاحقة، وعندما تزول الظروف التي تسببت - سابقاً - في تخفيض قيمة المخزون إلى ما دون التكلفة، أو عندما يوجد دليل واضح على زيادة في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>evidence of an increase in net realizable value because of changed economic circumstances, the amount of the write-down is reversed (i.e., the reversal is limited to the amount of the original write-down) so that the new carrying amount is the lower of the cost and the revised net realizable value. This occurs, for example, when an item of inventory that is carried at net realizable value because its selling price has declined, is still on hand in a subsequent period and its selling price has increased.</p>	<p>صافي القيمة القابلة للتحقق بسبب تغير في الظروف الاقتصادية، فإن مبلغ التحفيض يُعكس قيده (يقتصر عكس القيد على مبلغ التحفيض الأصلي) بحيث تصبح القيمة الدفترية الجديدة مساوية للتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق المعدلة، أيهما أقل. ويحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يكون أحد بنود المخزون المُسجّل بصافي القيمة القابلة للتحقق بسبب انخفاض سعر بيعه، لا يزال موجوداً في فترة لاحقة وقد ارتفع سعر بيعه.</p>		
<p>Distributing Goods at No Charge or for a Nominal Charge</p>	<p>توزيع السلع بدون مقابل أو بمقابل رمزي</p>		
<p>43. A public sector entity may hold inventories whose future economic benefits or service potential are not directly related to their ability to generate net cash inflows. These types of inventories may arise when a government has determined to distribute certain goods at no charge or for a nominal amount. In these cases, the future economic benefits or service potential of the inventory for financial reporting purposes is reflected by the amount the entity would need to pay to acquire the economic benefits or service potential if this was necessary to achieve the objectives of the entity. Where the economic benefits or service potential cannot be acquired in the market, an estimate of replacement cost will need to be made. If the purpose for which the inventory is held changes, then the inventory is valued using the provisions of paragraph 15.</p>	<p>43. قد تحتفظ جهة قطاع عام بمخزون لا تتعلق منافعه الاقتصادية المستقبلية أو خدماته الممكنة - بشكل مباشر - بقدرته على توليد صافي تدفقات نقدية داخلية. وقد تنشأ هذه الأنواع من المخزون عندما تقرر حكومة توزيع سلع معينة بدون مقابل أو بمقابل رمزي. وفي هذه الحالات تُقاس المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة للمخزون لأغراض التقرير المالي بالمبلغ الذي كان من شأن الجهة أن تحتاج لدفعه للحصول على المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة إذا كان هذا ضرورياً لتحقيق أهداف الجهة. وعندما لا يمكن الحصول على المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة في السوق، يُجرى تقدير لتكلفة الإلحلال. وإذا تغير الغرض الذي من أجله يحتفظ بالمخزون، عندئذ يُقيّم المخزون وفقاً لأحكام الفقرة 15.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Recognition as an Expense	الإثبات كمصروف		
44. When inventories are sold, exchanged, or distributed, the carrying amount of those inventories shall be recognized as an expense in the period in which the related revenue is recognized. If there is no related revenue, the expense is recognized when the goods are distributed or the related service is rendered. The amount of any write-down of inventories and all losses of inventories shall be recognized as an expense in the period the write-down or loss occurs. The amount of any reversal of any write-down of inventories shall be recognized as a reduction in the amount of inventories recognized as an expense in the period in which the reversal occurs.	44. عندما يُباع المخزون أو يُبادل أو يُوزع، يجب أن تُثبت القيمة الدفترية لذلك المخزون على أنها مصروف في الفترة التي يُثبت فيها الإيراد المتعلق به. وإذا كان لا يوجد إيراد متعلق بالمخزون، فإن المصروف يُثبت عندما توزع السلع أو عندما تُقدم الخدمة ذات العلاقة. ويجب أن يُثبت مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون وجميع خسائر المخزون على أنه مصروف في الفترة التي يحدث فيها التخفيض أو الخسارة. ويجب أن يُثبت مبلغ أي عكس قيد لأي تخفيض لقيمة المخزون على أنه تخفيض في مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف في الفترة التي يحدث فيها عكس القيد.	لا	
45. For a service provider, the point when inventories are recognized as expenses normally occurs when services are rendered, or upon billing for chargeable services.	45. بالنسبة لمقدم الخدمات، فإن النقطة الزمنية التي يُثبت عندها المخزون على أنه مصروف هي عندما تُقدم الخدمات، أو عندما تُصدر الفواتير عن الخدمات التي يُستوفى مقابل عنها.	لا	
46. Some inventories may be allocated to other asset accounts, for example, inventory used as a component of self-constructed property, plant, or equipment. Inventories allocated to another asset in this way are recognized as an expense during the useful life of that asset.	46. قد تُخصّص بعض بنود المخزون لحسابات أصول أخرى، على سبيل المثال، المخزون المُستخدم على أنه أحد مكونات بند من بنود العقارات أو الآلات أو المعدات تقوم الجهة بإنشائه ذاتياً. ويُثبت المخزون المُخصص لأصل آخر بهذه الطريقة على أنه مصروف خلال العمر الإنتاجي لذلك الأصل.	لا	
Disclosure	الإفصاح		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>47. The financial statements shall disclose:</p> <p>a. The accounting policies adopted in measuring inventories, including the cost formula used;</p> <p>b. The total carrying amount of inventories and the carrying amount in classifications appropriate to the entity;</p> <p>c. The carrying amount of inventories carried at fair value less costs of disposal;</p> <p>d. The amount of inventories recognized as an expense during the period;</p> <p>e. The amount of any write-down of inventories recognized as an expense in the period in accordance with paragraph 42;</p> <p>f. The amount of any reversal of any write-down that is recognized in the statement of financial performance in the period in accordance with paragraph 42;</p> <p>g. The circumstances or events that led to the reversal of a write-down of inventories in accordance with paragraph 42; and</p> <p>h. The carrying amount of inventories pledged as security for liabilities.</p>	<p>47. يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي:</p> <p>أ. السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون، بما في ذلك طريقة احتساب التكلفة المستخدمة؛ و</p> <p>ب. مجموع القيمة الدفترية للمخزون، والقيمة الدفترية بحسب التصنيفات المناسبة للجهة؛ و</p> <p>ج. القيمة الدفترية للمخزون المسجل بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد؛ و</p> <p>د. مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف خلال الفترة؛ و</p> <p>هـ. مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون مُثبت على أنه مصروف في الفترة وفقاً للفقرة 44؛ و</p> <p>و. مبلغ أي عكس قيد لأي تخفيض مُثبت في قائمة الأداء المالي في الفترة وفقاً للفقرة 44؛ و</p> <p>ز. الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس قيد التخفيض في قيمة المخزون وفقاً للفقرة 44؛ و</p> <p>ح. القيمة الدفترية للمخزون المرهون كضمان مقابل التزامات.</p>	<p>نعم</p>	<p>صُحح رقم الفقرة (42) المحال إليها في هذه الفقرة ليكون (44).</p>
<p>48. Information about the carrying amounts held in different classifications of inventories and the extent of the changes in these assets is useful to financial statement users. Common classifications of inventories are merchandise, production supplies, materials, work-in-progress, and finished goods. The</p>	<p>48. تعد المعلومات عن القيم الدفترية للمخزون المحتفظ بها في التصنيفات المختلفة للمخزون وعن مدى التغيرات في هذه الأصول، مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. إن التصنيفات الشائعة للمخزون هي البضاعة، وموّن الإنتاج، والمواد، والإنتاج تحت التشغيل، والسلع تامة الصنع. أما مخزون مقدم</p>	<p>لا</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
inventories of a service provider may be described as work-in-progress.	الخدمات فيمكن وصفه بأنه أعمال تحت التنفيذ.		
49. The amount of inventories recognized as an expense during the period consists of (a) those costs previously included in the measurement of inventory that has now been sold, exchanged, or distributed, and (b) unallocated production overheads and abnormal amounts of production costs of inventories. The circumstances of the entity may also warrant the inclusion of other costs, such as distribution costs.	49. يتكون مبلغ المخزون المُثبت على أنه مصروف خلال الفترة من (أ) تلك التكاليف المُضمنة - سابقاً - في قياس المخزون الذي بيع أو بُدِل أو وُزِع، و(ب) تكاليف الإنتاج الإضافية غير المُخصصة والمبالغ غير العادية لتكاليف إنتاج المخزون. وقد تتطلب ظروف الجهة - أيضاً - تضمين تكاليف أخرى، مثل تكاليف التوزيع.	لا	
50. Some entities adopt a format for surplus or deficit that results in amounts being disclosed other than the cost of inventories recognized as an expense during the period. Under this format, an entity presents an analysis of expenses using a classification based on the nature of expenses. In this case, the entity discloses the costs recognized as an expense for (a) raw materials and consumables, (b) labor costs, and (c) other costs, together with the amount of the net change in inventories for the period.	50. تطبق بعض الجهات شكلاً لعرض مكونات فائض أو عجز الفترة في قائمة الأداء المالي ينتج عنه الإفصاح عن مبالغ بخلاف تكلفة المخزون المُثبتة على أنها مصروف خلال الفترة. وبموجب هذا الشكل، تعرض الجهة تحليلاً للمصروفات مستخدمة تصنيف يستند إلى طبيعة المصروفات. وفي هذه الحالة، تُفصح الجهة عن التكاليف المثبتة على أنها مصروف لما يلي (أ) المواد الخام والمهمات، و(ب) تكاليف العمالة، و(ج) تكاليف أخرى، بالإضافة إلى الإفصاح عن مبلغ صافي التغيير في المخزون خلال الفترة.	لا	
Current Value Measurement	قياس القيمة الجارية		
50A. An entity shall disclose information that helps users of its financial statements assess both of the following: a. For inventories that are measured at fair value on a recurring or non-recurring basis in the statement of financial position after initial recognition, the measurement techniques and	50أ. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم كل مما يلي: أ. فيما يخص بنود المخزون التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>inputs used to develop those measurements; and</p> <p>b. For recurring fair value measurements using significant unobservable inputs (Level 3), the effect of the measurements on surplus or deficit or net assets/equity for the period.</p>	<p>أساليب القياس والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات؛ و</p> <p>ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى 3): أثر القياسات على الفائض أو العجز أو صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة.</p>		
<p>50B. To meet the objectives in paragraph 50A, an entity shall consider all the following:</p> <p>a. The level of detail necessary to satisfy the disclosure requirements;</p> <p>b. How much emphasis to place on each of the various requirements;</p> <p>c. How much aggregation or disaggregation to undertake; and</p> <p>d. Whether users of financial statements need additional information to evaluate the quantitative information disclosed.</p> <p>If the disclosures provided in accordance with this IPSAS and other IPSAS are insufficient to meet the objectives in paragraph 50A, an entity shall disclose additional information necessary to meet those objectives.</p>	<p>50ب. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 50أ، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار:</p> <p>أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و</p> <p>ب. مقدار التركيز الذي يجب إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و</p> <p>ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و</p> <p>د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصّل عنها.</p> <p>وإذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 50أ، فيجب على الجهة الإفصاح عما يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.</p>	لا	
<p>50C. To meet the objectives in paragraph 50A, an entity shall disclose, at a minimum, the following information for each class of inventories (see paragraph 50D for information on determining appropriate classes of inventories) measured at fair</p>	<p>50ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 50أ، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات المخزون (انظر الفقرة 50د للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للمخزون) المقاسة بالقيمة العادلة (بما في</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>value (including measurements based on fair value within the scope of IPSAS 46, <i>Measurement</i>) in the statement of financial position after initial recognition:</p> <p>a. For recurring and non-recurring fair value measurements, the fair value measurement at the end of the reporting period, and for non-recurring fair value measurements, the reasons for the measurement. Recurring fair value measurements of inventories are those that this Standard requires or permits in the statement of financial position at the end of each reporting period. Non-recurring fair value measurements of inventories are those that this Standard requires or permits in the statement of financial position in particular circumstances;</p> <p>b. For recurring and non-recurring fair value measurements, the level of the fair value hierarchy within which the fair value measurements are categorized in their entirety (Level 1, 2 or 3);</p> <p>c. For recurring and non-recurring fair value measurements estimated using unobservable inputs, a description of the measurement technique(s) and the inputs used in the fair value measurement. If there has been a change in measurement technique (e.g., changing from</p>	<p>ذلك القياسات المستندة إلى القيمة العادلة الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>(القياس)</i> في قائمة المركز المالي بعد الاثبات الأولي: أ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة: أسباب القياس. قياسات القيمة العادلة المتكررة للمخزون هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة قوائم مالية. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للمخزون هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في ظروف معينة؛ و ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3)؛ و ج. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>a market approach to an income approach or the use of an additional measurement technique), the entity shall disclose that change and the reason(s) for making it. For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, an entity shall provide quantitative information about the significant unobservable inputs used in the fair value measurement. An entity is not required to create quantitative information to comply with this disclosure requirement if quantitative unobservable inputs are not developed by the entity when measuring fair value (e.g. when an entity uses prices from prior transactions or third-party pricing information without adjustment). However, when providing this disclosure an entity cannot ignore quantitative unobservable inputs that are significant to the fair value measurement and are reasonably available to the entity;</p> <p>d. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for recurring fair value measurements estimated using unobservable inputs, a reconciliation from the opening balances to the closing balances, disclosing separately changes during the period attributable to the following:</p>	<p>وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المُهمة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة؛ و فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي:</p> <p>(1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الفائض أو العجز، والبند المستقل (البنود المستقلة)</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>(i) Total gains or losses for the period recognized in surplus or deficit, and the line item(s) in surplus or deficit in which those gains or losses are recognized;</p> <p>(ii) Total gains or losses for the period recognized in net assets/equity, and the line item(s) in net assets/equity in which those gains or losses are recognized; and</p> <p>(iii) Purchases, sales, issues and settlements (each of those types of changes disclosed separately).</p> <p>e. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for recurring fair value measurements estimated using unobservable inputs, the amount of the total gains or losses for the period in (d)(i) included in surplus or deficit that is attributable to the change in unrealized gains or losses relating to those inventories held at the end of the reporting period, and the line item(s) in surplus or deficit in which those unrealized gains or losses are recognized;</p> <p>f. For recurring and non-recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for recurring and non-recurring fair value measurements</p>	<p>ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و</p> <p>(2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و</p> <p>(3) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (ويفصح بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات)؛ و</p> <p>هـ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (د)(1) المُضمنة في الفائض أو العجز والذي يمكن عزوه إلى التغيير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة ببند المخزون تلك المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة؛ و</p> <p>و. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>estimated using unobservable inputs, a description of the valuation processes used by the entity (including, for example, how an entity decides its valuation policies and procedures and analyses changes in fair value measurements from period to period); and</p> <p>g. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy:</p> <p>(i) For all such measurements, a narrative description of the sensitivity of the fair value measurement to changes in unobservable inputs if a change in those inputs to a different amount might result in a significantly higher or lower fair value measurement. If there are interrelationships between those inputs and other unobservable inputs used in the fair value measurement, an entity shall also provide a description of those interrelationships and of how they might magnify or mitigate the effect of changes in the unobservable inputs on the fair value measurement. To comply with that disclosure requirement, the narrative description of the sensitivity to changes in unobservable inputs shall include, at a</p>	<p>في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة العادلة من فترة إلى أخرى)؛ و</p> <p>فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:</p> <p>(1) فيما يخص جميع تلك القياسات: وصف سردي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس للقيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل مهم، وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في المُدخلات التي لا يمكن</p>	<p>ز.</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>minimum, the unobservable inputs disclosed when complying with (c).</p>	<p>رصدها على قياس القيمة العادلة. ولتحقيق الامتثال لمتطلب الإفصاح ذلك، يجب أن يتضمن الوصف السردى للحساسية للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الامتثال للبند (ج).</p>		
<p>50D. An entity shall determine the appropriate disaggregation of inventories on the basis of the following:</p> <p>a. The nature, characteristics and risks of the inventories; and</p> <p>b. The level of the fair value hierarchy within which the fair value measurement is categorized.</p> <p>The disaggregation may need to be greater for fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy because those measurements have a greater degree of uncertainty and subjectivity. Determining the appropriate disaggregation of inventories for which disclosures about fair value measurements should be provided requires judgment. Inventories will often require greater disaggregation than the line items presented in the statement of financial position. However, an entity shall provide information sufficient to permit reconciliation to the line items presented in the</p>	<p>50د. يجب على الجهة أن تحدد التفصيل المناسب لفئات المخزون على أساس ما يلي:</p> <p>أ. طبيعة وخصائص ومخاطر المخزون؛ و</p> <p>ب. المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المصنّف ضمنه قياس القيمة العادلة.</p> <p>قد يلزم أن يكون التفصيل أكبر لقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويتطلب تحديد التفصيل المناسب لفئات المخزون، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة العادلة، ممارسة الحكم، وغالباً ما سيتطلب المخزون تفصيلاً أكثر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار محاسبة آخر للقطاع العام التفصيل لصف من المخزون، فيجوز للجهة أن تستخدم ذلك التفصيل عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في هذا</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
statement of financial position. If another IPSAS specifies the disaggregation for an inventory, an entity may use that disaggregation in providing the disclosures required in this Standard if that disaggregation meets the requirements in this paragraph.	المعيار إذا كان ذلك التفصيل يستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.		
50E. For each class of inventories not measured at fair value in the statement of financial position but for which the fair value is disclosed, an entity shall disclose the information required by paragraph 50C(b), (c) and (g). However, an entity is not required to provide the quantitative disclosures about significant unobservable inputs used in fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, required by paragraph 50C(c). For such inventories, an entity does not need to provide the other disclosures required by this Standard.	50هـ. فيما يخص كل فئة من فئات المخزون غير المقاسة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مُفصح لها عن القيمة العادلة، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 50ج(ب) و(ج) و(ز). وبالرغم من ذلك، فإن الجهة غير مُطالبة بأن تقدم الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة والمطلوبة بموجب الفقرة 50ج(ج). وفيما يخص بنود المخزون تلك، لا يلزم الجهة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار.	لا	
50F. An entity shall present the quantitative disclosures required by this Standard in a tabular format unless another format is more appropriate.	50و. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.	لا	
Effective Date	تاريخ السريان		
51. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.	51. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
51A. IPSAS 27 amended paragraph 29. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2011. If an entity applies IPSAS 27 for a period beginning before April 1, 2011, the amendment shall also be applied for that earlier period.	51أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51B. Paragraph 52 was amended by IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.	51ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51C. Paragraph 12 was amended and paragraph 14A was added by Improvements to IPSASs 2015, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact.	51ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51D. Paragraphs 4 and 5 were deleted by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity	51د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.			معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51E. Paragraph 2 was amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	51هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51F. Paragraph 20 was amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	51و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار الصادر في 2023 الفقرة 20. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
51G. Paragraph 12(d) and 14A were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	51ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرتين 12(د) و14أ. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذين التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
51H. Paragraphs 10 and 47 were amended, and paragraphs 50A–50F were added by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	51H. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 10 و47 وأضاف الفقرات 50أ-50و. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ، ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
52. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	52. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، حسيما هي مُعَرَّقة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	لا	
Withdrawal of IPSAS 12 (2001)	سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 12 (2001)		
53. This Standard supersedes IPSAS 12, Inventories, issued in 2001.	53. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 12].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.